مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

العراق وتركيا وتحديات الأمن القومي

أحمد حسن علي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة:

تتحدث هذه الورقة عن الهدف الاستراتيجي الأول في السياسة التركية تجاه العراق المتعلق بالأمن القومي التركي، ويمكن تلخيص الاستراتيجية التركية في العراق بثلاثة محاور: الأمن القومي، المصالح الاقتصادية، والنفوذ الإقليمي.

إجمالاً، تسعى تركيا إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية في العراق، هي:

1- ضمان الأمن القومي التركي: ترى تركيا أن العراق يشكل تهديداً أمنياً محتملاً لها، وذلك بسبب وجود جماعات كردية معارضة مسلحة على الحدود التركية العراقية، وخشيتها من قيام دولة كردية في الشمال العراقي، فضلاً عن انتشار الإرهاب في غرب العراق خلال حقبة تنظيم داعش وبقاء خلاياها حالياً.

2- حماية المصالح الاقتصادية التركية: تَعدُّ تركيا العراق شريكاً تجارياً مهماً، حيث تصدر تركيا للعراق منتجاتٍ صناعيةً وزراعية، وتستورد النفط والغاز الطبيعي، وترى في العراق سوقاً لا يمكن الاستغناء عنه.

3- تعزيز النفوذ التركي في المنطقة: تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها في العراق، وذلك من أجل لعبِ دورٍ بارز في المنطقة والعالم.

وبناءً على هذه الأهداف، تتبع تركيا استراتيجية متعددة الأبعاد في العراق، تشمل:

- العلاقات الاقتصادية: تسعى تركيا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق، وذلك من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة، معظمها في الشمال العراقي دون موافقة الحكومة العراقية، واستثمار العلاقات الاقتصادية في تطوير العلاقات السياسية.

- العلاقات السياسية: تسعى تركيا إلى بناء علاقات سياسية قوية مع العراق، وذلك من خلال تبادل الزيارات الرسمية، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، وبعض هذه العلاقات السياسية قائمة على التعاون مع المكونات العراقية دون الرجوع إلى الحكومة العراقية.

- التعاون الأمني: تسعى تركيا إلى التعاون الأمني مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب، وفي نفس الوقت تتخذ خطوات داخل إقليم كردستان في شمال العراق دون موافقة الحكومة العراقية.

وقد أدت هذه الاستراتيجية الهجينة إلى تحقيق بعض النجاحات لتركيا في العراق، فقد نجحت في احتواء تهديد المعارضة الكردية المسلحة عندما نقلت الصراع من الأراضي التركية إلى الأراضي العراقية، ونجحت في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق، كما تمكنت من زيادة نفوذها في المنطقة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمام تركيا في العراق، منها:

- معارضة بعض القوى السياسية العراقية للنفوذ التركي: تعارض بعض القوى السياسية العراقية، مثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، النفوذ التركي في العراق، وذلك بسبب مخاوفها من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف دور الكرد في العراق.

- التدخلات الخارجية في العراق: تؤدي التدخلات الخارجية في العراق، مثل التدخل الأمريكي والأوروبي والعربي الخليجي والإيراني، إلى تعقيد الوضع في العراق، مما يصعّب على تركيا تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تسعى تركيا إلى مواصلة تنفيذ استراتيجيتها في العراق، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

تحديات الأمن القومي التركي في العراق

تواجه تركيا عدة تحديات فيما يتعلق بأمنها القومي في العراق، وتشمل هذه التحديات وفق الرؤية التركية:

1- الإرهاب والتنظيمات المسلحة: تهدد التنظيمات المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني وفصائل أخرى في شمال العراق أمن تركيا. تستخدم هذه التنظيمات مقراتها في إقليم كردستان شمال العراق كقواعد لشن هجمات داخل تركيا.

2- القضية الكردية: يضم العراق ثاني أكبر تجمع للأكراد في العالم بعد تركيا، وهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان شمال العراق. قضية الأكراد تشكل تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية وسط قلق تركي من قيام دولة كردية، حيث تخشى تركيا من تعزيز حقوق الأكراد في العراق وتأثير ذلك على الأكراد داخل تركيا.

3- تهديدات الأمن الإقليمي: تتعامل تركيا مع تهديدات أمنية إقليمية في الشرق الأوسط، والتي تشمل التنافس مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران والنزاع في سوريا. تسعى تركيا إلى الحفاظ على نفوذها وتواجدها في المنطقة وتعزيز مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في العراق.

4- الهجرة غير الشرعية واللاجئين: تواجه تركيا تحديات كبيرة فيما يتعلق بتدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من مناطق مثل شمال العراق وسوريا. هذا يمكن أن يؤثر على أمن الحدود والاستقرار الداخلي في تركيا، وقد ظهرت قضية الهجرة غير الشرعية إلى تركيا في الآونة الأخيرة كأحد أبرز الأزمات الداخلية.

الرؤية التركية للإرهاب والتنظيمات المسلحة في العراق

تَعدُّ تركيا مكافحة الإرهاب والتنظيمات المسلحة في العراق من أولوياتها الأمنية والاستراتيجية، وتُعَبِّر الرؤية التركية بشكل عام عن معارضتها الشديدة للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. وتتهم تركيا أطرافاً دولية بسعيها لتهديد الأمن القومي التركي بدعم حزب العمال الذي يسعى لإنشاء دولة كردية على الأراضي التركية والسورية والعراقية.

بالنسبة للعراق، هناك عدة جوانب تميز الرؤية التركية:

1- مكافحة حزب العمال الكردستاني: تصنف تركيا حزب العمال الكردستاني تنظيماً إرهابياً، وهو تنظيم كردي يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكردي عبر تنفيذ هجمات داخل تركيا لسنوات عديدة، ويُعدُّ تنظيماً محظوراً في تركيا وتتم ملاحقته بشكل نشيط. واتخذت تركيا إجراءات حازمة لمكافحة حزب العمال الكردستاني داخل العراق حيث توجد مقرات ومعسكرات للتنظيم في مناطق شمال العراق.

2- التعاون مع الحكومة العراقية: تسعى تركيا إلى تعزيز التعاون مع الحكومة العراقية لمكافحة التنظيمات الإرهابية وضمان الاستقرار في العراق، ويشمل هذا التعاون التنسيق الأمني وتبادل المعلومات وتقديم الدعم اللوجستي عند الضرورة. وفي الوقت نفسه تقوم الحكومة التركية بحملات عسكرية داخل إقليم كردستان دون موافقة الحكومة العراقية.

3- الدور الإقليمي والدولي: تشجع تركيا على التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب وتنسيق الجهود مع دول أخرى في المنطقة ومع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمكافحة التهديدات التي تعدها إرهابية في العراق ومناطق أخرى.

4- تعزيز الأمن الحدودي: تعمل تركيا على تعزيز الأمن على حدودها مع العراق لمنع تسلل المسلحين والإرهابيين عبر الحدود. هذا يشمل تحسين البنية التحتية الحدودية وزيادة الجهود الأمنية.

5- الجهود الإنسانية: بالإضافة إلى مكافحة «الإرهاب»، تسعى تركيا أيضاً إلى تقديم المساعدة الإنسانية للمناطق المتضررة في العراق ودعم عمليات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار.

من المهم ملاحظة أنَّ الرؤية التركية تتأثر بالتطورات الإقليمية والدولية، والعلاقات مع الحكومة العراقية، والأولويات الأمنية الوطنية. تسعى تركيا إلى مزيد من التعاون مع الدول الإقليمية والدولية من أجل مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار في العراق.

كيف تواجد حزب العمال الكردستاني في العراق؟

في عام 1984، اختار حزب العمال الكردستاني شمال العراق كقواعد متأخرة لمقاتليه، وتمكن من بناء قاعدة قوية في شمال العراق، وأصبح يشكل تهديداً خطيراً على تركيا. بدأ حزب العمال الكردستاني عملياته المسلحة في عام 1984 انطلاقاً من قواعده المتأخرة في جبال قنديل بالعراق إلى قواعده المتقدمة في جبال قنديل أيضاً على الأراضي التركية، وشن الحزب العديد من الهجمات داخل تركيا، مما أدى إلى مقتل 40 ألف شخص خلال أربعين سنة تقريباً[1].

وقد اختار الحزب جبال قنديل في شمال العراق كقاعدة له لأسباب عدة، منها:

- وجود حرب داخلية: كان العراق في ذلك الوقت يشهد حرباً بين نظام صدام حسين وقوى المعارضة الكردية، مما وفّر لحزب العمال الكردستاني فرصةً للاستفادة من هذا الوضع.

- التضاريس الجبلية: يتميز شمال العراق بتضاريس جبلية وعرة، مما يوفر لحزب العمال الكردستاني حصناً منيعاً من القوات التركية.

- القرب من تركيا: يقع شمال العراق على الحدود مع تركيا، مما يسهّل على حزب العمال الكردستاني شنَّ عملياته داخل تركيا، حيث تقع جبال قنديل عند نقطة التقاء الحدود العراقية الإيرانية التركية، وتمتد جبال قنديل بعمق نحو 30 كيلومتراً داخل الأراضي التركية، وتبعد نحو 150 كيلومتراً عن مدينة أربيل[2].

وفي عام 1984، وقّع وزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز مع نظيره التركي محضر اجتماع ولمدة عام واحدة فقط، يسمح للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية بمسافة لا تتجاوز 5 كيلومترات وانتهى مفعوله عام 1985. وعلى الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات بين العراق وتركيا في ما يتعلق بالحدود الدولية وتقاسم المياه والأنهار، فإنه لا توجد اتفاقيات أو مذكرات تفاهم أمنية بينهما.

وكان وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، قد ذكر في لقاء مع قناة «رووداو» والتي مقرها أربيل، ما نصه «أولاً، ليس لدى العراق اتفاقية أمنية مع تركيا، وهذا الأمر يعود إلى عام 1984. الكثيرون، ومن بينهم محللون سياسيون يتحدثون عن وجود اتفاقية أمنية، رغم أن ما موجود هو محضر اجتماع عقد في عام 1984، بين طارق عزيز الذي كان وزيرَ خارجية العراق آنذاك، ووزيرِ الخارجية التركي. وقد كتب في محضر الاجتماع ما يلي:

- أولاً؛ لتركيا التوغل لمسافة خمسة كيلومترات داخل الأراضي العراقية.

- ثانياً؛ إذا ما قررت التوغل داخل الأراضي العراقية فعليها أن تخطر الحكومة العراقية قبل ذلك.

- ثالثاً؛ في حال توغلت داخل الأراضي العراقية عليها أن تنسحب إلى الجانب الآخر

من الحدود في غضون 72 ساعة.

- رابعاً؛ هذا المحضر نافذ لمدة سنة واحدة.

إذن لا توجد اتفاقية أمنية بين العراق وتركيا، وليست لدي معلومات بشأن ما إذا كانوا قد تحدثوا مع مسؤول أمني أو عسكري، لكن لا وجود لاتفاقية على الورق. وهذا خطأً يتكرر، والحقيقة هي أنَّ ما يتحدثون عنه لا وجود له لدينا»[3].

وتردُّ تركيا أنها ليست بحاجة لمثل هذه الاتفاقيات أو مذكرات التفاهم لاستهداف حزب العمال الكردستاني، حيث إنها اعتمدت على المادة رقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن للدولة التي تتعرض لاعتداء يهدد أمنها القومي عبر حدود دولة جارة ، أن تدخل إلى تلك الدولة الجارة التي لم تستطع ضبط أمنها[4].

مع بداية تسعينيات القرن الماضي، أدى نشاط حزب العمال الكردستاني التركي إلى خلق حالة نزاع على مناطق النفوذ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي. أهم سبب للصراع بين الحزبين هو البُعد الأيديولوجي، إذ يعتقد حزب العمال الكردستاني ذو العقيدة الماركسية أن زمن الزعامات «العائلية والإقطاعية والدينية» للنضال القومي الكردي قد انتهى، وبالتالي فهو يرى أنه لا بد من تأسيس دولة كردية بجمع مختلف أجزاء كردستان بين الدول، على أسس جديدة بعيدة عن الزعامات العائلية والعشائرية والدينية ودون أي حدود جغرافية. والسبب الثاني، هو انتقال الصراع بين العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى صراع على مناطق النفوذ في إقليم كردستان شمال العراق[5].

وفي عام 1991 فرض مجلس الأمن الدولي حظراً جوياً على مناطق شمال العراق، سعى فيه العمال الكردستاني إلى توسيع قواعده العسكرية في جبال قنديل. ومن ثم وسّع سيطرته على مناطق في شمال العراق تدريجياً، حتى سيطر على مئات القرى والبلدات في مناطق دهوك والعمادية وزاخو والزاب وقنديل.

ومع قيام الحرب الأهلية الكردية بين الحزبين العراقيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني عام 1994، شهد الإقليم صراعاً دموياً مسلحاً بين الأحزاب الكردية. فقد واجه الحزب الديمقراطي الكردستاني كلاً من الاتحاد الوطني والعمال الكردستاني عام 1996، الأمر الذي أسفر عن سيطرة الاتحاد الوطني على مدينة أربيل وإخراج الحزب الديمقراطي منها.

استطاع الحزب الديمقراطي استعادة السيطرة على مدينة أربيل بمساعدة الجيش العراقي، إلا أنه وفي عام 1997 هاجم حزب العمال الكردستاني مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي على حدود أربيل، ورداً على ذلك شن الجيش التركي عملية عسكرية ضد العمال الكردستاني. دخلت القوات التركية شمال العراق بعد أن تحالفت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن العمال الكردستاني تحصن في جبال قنديل وبقي منتشراً هناك.

بعد توقيع اتفاقية أضنة بين الحكومتين التركية والسورية في عام 1998، واعتقال السلطات التركية زعيم حزب العمال عبدالله أوجلان إثر عملية استخباراتية في كينيا، بعد خروجه من الأراضي السورية، انتقل مقاتلو حزب العمال الكردستاني من معسكراتهم على الأراضي السورية إلى منطقة جبال قنديل.

ووفق التسلسل الزمني، فقد قامت القوات التركية بعمليات عسكرية داخل العراق:

- في تشرين الأول/ أكتوبر 1984
- آب/ أغسطس 1986
- تشرين الأول أ/كتوبر 1992
- حملات في أعوام 1993 و1994
- آذار مارس 1995 دامت الحملة مدة 45 يوماً إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها.

- أيار مايو 1997
- أيلول سبتمبر 1997
- بحلول عام 1999 بلغ عدد الحملات العسكرية التركية في شمال العراق 24 حملة.
- وفي أعوام 2000 و 2007 و2008 أطلقت تركيا حملات مشابهة.

كل تلك العمليات العسكرية لم تقض على تواجد حزب العمال في الشمال العراقي. ودخلت الحكومة التركية في مفاوضات مع قيادة الحزب لعقد مصالحة. في أيار مايو عام 2013، وقعت الحكومة التركية اتفاقاً مع رئيس الحزب المعتقل داخل السجون التركية، عبدالله أوجلان، نصت على انتقال مقاتلي الحزب من الأراضي التركية إلى قواعدهم المتأخرة داخل إقليم كردستان العراق، في مقابل إجراء إصلاحات سياسية في الدولة التركية لصالح الأقلية الكردية[6].

وقد لاقى هذا الاتفاق، الذي فشل لاحقاً بسبب عدم التزام الحكومة التركية بتنفيذه، استهجاناً شديداً من الحكومة العراقية. حيث عملت تركيا على نقل المشكلة المستعصية في مواجهة حزب العمال من الأراضي التركية إلى الأراضي العراقية.

بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل في 2014، هاجم التنظيم بلدة سنجار التي تقطنها الأقلية الأيزيدية، إلا أن مقاتلي حزب العمال الكردستاني حالوا دون تمكن داعش من السيطرة على جبل سنجار الذي تحصن فيه آلاف الأيزيديين. وتحولت سنجار إلى نقطة خلاف أساسية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني المدعوم من أنقرة وحزب العمال بعد أن استطاع الأخير فرض سيطرته على كثير من المناطق المجاورة لسنجار.

إن موقف مقاتلي حزب العمال الكردستاني في دفاعهم عن آلاف الأيزيديين الهاربين إلى جبل سنجار من بطش تنظيم داعش، قد خلّف للحزب شعبية بين بعض السكان

الأيزيديين إن لم يكن جلهم. فقد انهارت القوات الأمنية العراقية والكردية المحلية في 2014، وتعرض الأيزيديون لمجازر قتل واستعباد النساء والأطفال، و اتَّهم الأيزيديون القرى العربية المجاورة لسنجار التي انضم بعض أبنائها إلى تنظيم داعش بارتكاب الجرائم.

وتختلف شعبية حزب العمال الكردستاني في سنجار بين الأيزيديين، فهناك من يدعم الحزب ويرى أنه لعب دوراً مهماً في حماية الأيزيديين من داعش، وهناك من يعارض الحزب ويرى أنه يشكل تهديداً للأمن القومي العراقي. في كل الأحوال، تمكن حزب العمال من بسط نفوذه في سنجار وبات محلَّ ثقةٍ بعض السكان المحليين للدفاع عنهم في حالة عودة تنظيم داعش[7].

وبعد تنامي قوة ونفوذ حزب العمال في سوريا والعراق، بفعل الدعم الكبير من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية، قامت القوات التركية بسلسلة حملات عسكرية لمطاردة حزب العمال في العراق في[8]:

- نيسان/ أبريل 2017
- أيار /مايو 2019
- تشرين الثاني نوفمبر 2022

مواقع انتشار الجيش التركي في شمال العراق

بعد أن فرض مجلس الأمن الدولي حظراً جوياً على مناطق شمال العراق في عام 1991، سحب نظام صدام الجيش العراقي من إقليم كردستان، وعندها نشط حزب العمال ووسّع مناطق سيطرته، ولم يتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من الوقوف بوجه مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي استهدف الأراضي التركية انطلاقاً من جبال قنديل العراقية.

ردت تركيا فأرسلت قوات عسكرية تقدمت ببطء ووصلت إلى عمق 24 كيلومتراً داخل الشمال العراقي، ثم أقامت أول قاعدة عسكرية للمدفعية والطائرات المروحية في بلدة بامرني التي تبعد 60 كيلومتراً عن مدينة دهوك. ورغم ذلك، انتشر مقاتلو حزب العمال في الشمال العراقي بإقليم كردستان في:

- جبال قنديل عند نقطة التقاء الحدود العراقية الإيرانية التركية.
- جبال كاره شمال شرق مدينة دهوك على بعد 35 كلم من الحدود التركية.
- مخيم مخمور الواقع على بعد 180 كيلومتراً عن الحدود التركية والذي يؤوي لاجئين من أكراد تركيا.
- جبل سنجار الذي يبعد 100 كيلومتر تقريباً عن الحدود التركية[9].

في تموز يوليو 2022، قال رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول ركن عبد الأمير يارالله خلال استضافته في مجلس النواب العراقي، إنَّ هناك 5 قواعد عسكرية رئيسة للقوات التركية وأكثر من 4 آلاف مقاتل تركي في هذه النقاط، وإنَّه في العام الماضي (2021) كانت 40 نقطة عسكرية تركية واليوم (2022) هناك 100 نقطة داخل الأراضي العراقية وتبعد قليلاً عن بلدة العمادية ومدينة دهوك[10].

وبعد 35 سنة من العمليات العسكرية التركية عبر الحدود داخل الأراضي العراقية، تغيرت طبيعة التحركات العسكرية التركية بشكل كبير. كانت استراتيجية العمليات العسكرية السابقة في العراق عبارة عن هجمات مؤقتة تقوم فيها القوات الجوية التركية بمداهمة معسكرات حزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية. وفي بعض الأحيان، كانت الغارات الجوية مدعومة بالقوات البرية أيضاً، بعد أن تم إنشاء قاعدتين تركيتين دائمتين في شمال العراق من خلال اتفاقيات غير رسمية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان،

على الرغم من رفض الحكومة في بغداد. ومع ذلك، لم تنجح هذه العمليات ولم تتمكن القواعد العسكرية التركية الدائمة من إضعاف وجود حزب العمال الكردستاني على طول الحدود التركية.

اعتباراً من عام 2019، غيرت تركيا استراتيجيتها العسكرية في شمال العراق وبدأت في السعي للسيطرة على المنطقة من خلال عمليات تسمى «المخلب»، و«مخلب النمر»، و«مخلب النسر». ومنذ ذلك الحين، حافظت تركيا على وجود عسكري دائم في شمال العراق تدعمه سلسلة أكبر بكثير من القواعد العسكرية ومواقع عمليات أمامية أصغر على طول الحدود العراقية التركية. وفي حين يصعب التحقق من الأرقام، فإنَّ المصادر المتاحة تشير إلى أن تركيا لديها انتشار دائم يتراوح بين 5000 إلى 10000 جندي في الأراضي العراقية[11].

وعلى عكس سوريا، فإن السيطرة التركية على المناطق في العراق لا ترقى إلى مستوى غزو مناطق واسعة وإنشاء هياكل دولة أولية. لكن من خلال هذه القواعد، أنشأت تركيا منطقة آمنة بحكم الأمر الواقع وتمكنت من نقل الصراع المسلح إلى الأراضي العراقية. وقامت ببناء طرق في الأراضي العراقية لربط قواعدها العسكرية من أجل تحقيق سيطرة أكثر فعالية على المنطقة.

تعد عمليات «المخالب» التركية هي أحدث مرحلة من هذا التطور. ويشير اسمها بالفعل إلى استمرارية العمليات السابقة والهدف من إقامة سيطرة طويلة الأمد على مناطق شمال العراق. لذا، فبدلاً من عدة عمليات عسكرية مختلفة، نشهد الآن عملية عسكرية واحدة متواصلة وطويلة الأمد قد تتوقف في فصل الشتاء.

وتهدف تركيا أيضاً إلى قطع روابط الاتصال بين الأراضي العراقية والسورية. ولتحقيق هذه الغاية، تستهدف أنقرة منذ فترة طويلة منطقة سنجار، وهي نقطة عبور

مهمة بين العراق وسوريا. وتأتي العملية الحالية تتويجاً للجهود الرامية إلى تعطيل الاتصال اللوجستي بين قواعد حزب العمال الكردستاني في العراق والمناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في سوريا. فيما أصبحت «وحدات مقاومة سنجار» التي تشكلت للدفاع عن الأقلية الأيزيدية، وحزب العمال الكردستاني متحالفَين بشكل وثيق مع بعضهما البعض. وتعمل وحدات مقاومة سنجار تحت حماية قوات الحشد الشعبي العراقية التي هي القوة المهيمنة في منطقة سنجار. وتضغط أنقرة على بغداد لتنفيذ عمليات منسقة من أجل إخراج قوات حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار العراقية من بلدة سنجار.

إن العمليات العسكرية التركية في شمال العراق قد حققت نجاحاً جزئياً يتمثل في إبعاد حزب العمال الكردستاني عن الحدود التركية. واليوم، باتت الأراضي العراقية مسرح القتال بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني. ويبدو أن استخدام الطائرات بدون طيار على وجه الخصوص كان فعّالاً للغاية في الحد من لوجستيات حزب العمال الكردستاني وقدرته على المناورة في المنطقة. ومع ذلك، فشلت تركيا حتى الآن في توجيه ضربة قاتلة لقدرة حزب العمال القتالية.

من جانب آخر، يَعدُّ العراقُ الانتشارَ العسكري التركي في شمال العراق احتلالاً. فقد أعربت الحكومة العراقية عن رفضها للوجود العسكري التركي في شمال العراق، واعتبرته انتهاكاً لسيادة العراق ووحدة أراضيه. ووفقاً للقانون الدولي، يُعدُّ الاحتلالُ العسكري حالةً تسيطر فيها دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة حكومتها الشرعية. وتستند الحكومة العراقية في اعتبارها الوجود العسكري التركي احتلالاً إلى عدد من الأسباب، منها:

- عدم وجود موافقة حكومية عراقية على الوجود العسكري التركي.
- عدم وجود إطار قانوني.

- انتهاك السيادة العراقية بفرض سيطرتها على جزء من الأراضي العراقية.

وقد حاولت تركيا تبرير وجودها العسكري في شمال العراق بدعوى محاربة حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية ترى أن هذه الحجة غير مقنعة، وأن الوجود العسكري التركي يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لتركيا في العراق. وعلى الرغم من الاحتجاجات العراقية، فإن تركيا تستمر في نشر قواتها في شمال العراق، مما يُثير التوتر بين البلدين.

العراق وحزب العمال الكردستاني

تتهم تركيا أطرافاً دولية بدعم الحزب منها: الولايات المتحدة، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا، السويد، واليونان. وكانت تركيا واضحة في اعتراضها على طلب السويد الانضمام إلى الناتو، حيث اتهمت تركيا السويد بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني. وهذا أمر غريب لأن الدول المذكورة أعضاء في حلف الناتو الذي تركيا نفسها عضو فيه[12].

إن وجود العامل الدولي الفعال في دعم الحزب من قبل أطراف مثل الولايات المتحدة وأوروبا يجعل من الصعب بمكان على تركيا القضاء بشكل كامل على الحزب بالحملات العسكرية داخل العراق وسوريا. وتتهم تركيا الولايات المتحدة بدعم قوات سوريا الديمقراطية التي تعدها تركيا الجناح السوري لمنظمة حزب العمال الكردستاني عبر تقديم المال والسلاح والدعم التدريبي العسكري[13].

وتتهم تركيا أيضاً ألمانيا بتقديم الدعم المالي ومنح اللجوء السياسي لأعضاء الحزب الذين - وفق اتهام تركيا - يقومون بجمع الإتاوات في ألمانيا من الأكراد، ويقومون بتجنيد العناصر وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات.

إن إخراج حزب العمال الكردستاني من العراق أمر معقد وصعب للغاية، نظراً

للتحديات الأمنية والسياسية والعسكرية المرتبطة بهذه المسألة. ولكن هناك خطوات مهمة قد تعمل على حل هذه المعضلة التي تشكل تهديداً للعراق وتركيا على حد سواء.

وتتمثل الخطوة الأولى في تبني وجهة نظر رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول ركن عبد الأمير يارالله، بضرورة إرسال قوات من الجيش العراقي والبيشمركة لمسك المناطق الفارغة في شمال العراق، لإجبار الأتراك على ترك نقاطهم والسيطرة عليها، وحتى لا يتم إعطاء فرصة للأتراك بالتقدم أكثر وزيادة التوغل داخل الأراضي العراقية، حيث إن قوات الجيش العراقي الاتحادي ليس لديها سلطة أو تواجد في تلك المناطق.

التوصيات

بالإضافة إلى تلك الخطوة، هناك مجموعة من الخطوات المهمة التي من الممكن للعراق اتّباعها لإيجاد حل لمشكلة تواجد حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي من عام 1984، حتى بات الحزب يشعر أنه يعيش على أراضيه، وارتبط بعلاقات مع سكان المنطقة من العراقيين الأكراد وهذه الخطوات هي :

1- التعاون الدولي: إن القضاء على تواجد حزب العمال الكردستاني في العراق يتطلب التعاون الدولي والإقليمي، ما يتوجب على العراق التعاون مع جيرانه والقوى الإقليمية والدولية، وليس بالضرورة شن عمليات عسكرية وإنما محاولة احتواء الحزب وتحييد خطره على تركيا من الأراضي العراقية.

2- التعاون مع الأكراد العراقيين: إن أيَّ جهد لإخراج حزب العمال الكردستاني أو احتوائه يستلزم التعاون مع الأكراد العراقيين، أحزاباً وجماهير، الذين يمثلون أهمية كبيرة في الحل السياسي والأمني. إن هناك نسبة لا يستهان بها من الأكراد العراقيين ممن يرتبطون بعلاقات وثيقة أو طيبة مع حزب العمال، هذه العلاقات قد نشأت عبر 39 سنة من تواجد الحزب على أراضي إقليم كردستان العراق.

3- الجهود الدبلوماسية: تشير بعض التقارير والدراسات أن العراق سيكون الخيار الأمثل لأوروبا في الحصول على الغاز القطري، حيث يعدُّ مشروعُ الأنبوب القطري التركي المقترح لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا، الذي يمر عبر العراق، أحدَ أهم الخيارات المتاحة، في ظل انقطاع إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا، واحتياج أوروبا إلى خيار بديل لإمدادات الطاقة[14].

ومن هنا يشهد الشرق الأوسط حراكاً دبلوماسياً إيجابياً، يمثل إسناداً للزخم الاستثماري في المنطقة، خاصة في مجال الطاقة والبنى التحتية. إن إطلاق العراق مشروع «طريق التنمية» خطوة ذات أهمية بالغة في إيجاد حل لقضية تواجد حزب العمال في شمال العراق، باستخدام الحراك الدبلوماسي مع الدول ذات النفوذ.

يمكن استخدام الجهود الدبلوماسية للضغط على الدول التي تدعم حزب العمال الكردستاني أو تستضيف تنظيمه، وذلك من خلال العلاقات الدبلوماسية والمفاوضات الدولية، لاحتواء خطر الحزب من الأراضي العراقية تجاه تركيا. وتبقى الخطوة الأولى هي الأهم في نشر قوات الجيش العراقي في إقليم كردستان، ومن ثم عملية احتواء حزب العمال سياسياً واجتماعياً.

يجب مراعاة أن إخراج حزب العمال الكردستاني من العراق يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، ولا يمكن تحقيقه بسرعة، وأن أي جهد في هذا الصدد يجب أن يتم بالتنسيق الجيد وبمشاركة مختلف الأطراف المعنية، مع تجنب التصعيد العسكري الذي قد يتسبب في تفاقم الصراع والأضرار الإنسانية، وإدخال العراق في حرب استنزاف طويلة المدى.

تنظر تركيا إلى أن ضعف تواجد العراق السيادي على طول الشريط الحدودي، أدّى إلى استمرار العمليات العسكرية التي يشنّها حزب العمال الكردستاني التركي، المتواجد في جبال قنديل وداخل بلدة سنجار ومخمور شمال العراق، وهو خط يرتبط بشريط جغرافي

متمثّل بتواجد حزب الحياة الحرة الكردي «بيجاك» في الشمال الشرقي على الحدود مع إيران.

بالإضافة إلى وجود وحدات حماية الشعب الكردية في الشمال الغربي على الحدود مع سوريا، وهي وحدات غير معترف بها من قبل الحكومة السورية التي تشكل قواتها العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، ليشكّل هذا الوجود بدوره حزاماً جغرافيّاً معقداً بعيداً عن سيطرة الحكومة الاتحادية في بغداد من جهة، ومصدرَ تهديدٍ مستمر للأمن القومي التركي من جهة أخرى.

إن بقاء حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي في إقليم كردستان يشكل خطراً على وحدة الأراضي العراقية كما هو تهديد للأمن التركي. فالحزب صريح في إنشاء دولة كردية على جزء من الأرض العراقية[15].

ويمكن القول إجمالاً، إن تركيا لا تستخدم تفوقها العسكري للتوصل إلى حل سياسي مع المعارضة الكردية، بل تريد القضاء على القدرة العسكرية لحزب العمال. وعند مراقبة المناخ السياسي التركي الداخلي الذي يفضل النزعة العسكرية، فإن العمليات العسكرية ستستمر وستزيد من تعقيد الأوضاع في إقليم كردستان شمال العراق.

المصادر

1. mfa.gov.tr pkk
2. الجزيرة: جبال قنديل الموسوعة
3. فؤاد حسين: العراق ليس كسوريا والتدخل فيه سيكون صعباً جداً rudawarabia.net
4. تداعيات قصف المنتجع aljazeera.net
5. Kurdistan Worker's Party PKK, The Kurdish Project
6. إعلان أوجلان وقف إطلاق النار aljazeera.net
7. حزب العمال الكردستاني في سنجار بؤرة صراع متعدد washingtoninstitute.org
8. القواعد العسكرية التركية في إقليم كردستان bbc.com
9. حرب تركيا في شمال العراق washingtoninstitute.org
10. العراق يكشف وجود 5 قواعد تركية على أراضيه aawsat.com
11. dw.com What is Turkey's strategy in Iraq, Syria?
12. أنقرة تتهم واشنطن بدعم المسلحين الأكراد dw.com
13. swp-berlin.org Turkey's Military Operations in Syria and Iraq
14. طريق الحرير العراقي.. همزة وصل آسيا بأوروبا aa.com.tr
15. cfr.org Conflict Between Turkey and Armed Kurdish Groups

هوية البحث

اسم الباحث: أحمد حسن علي - باحث متخصص بالشأن التركي

عنوان البحث: العراق وتركيا وتحديات الأمن القومي

تأريخ النشر: تشرين الثاني - نوفمبر 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org